اثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في ايران للفترة 1991-2020

The impact of Islamic banking finance on economic growth in Iran For the period 1991-2020

ط.د مختار بوكرزية[1]*، أ.د عبد الكريم بريشي[2]

[1] مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أحمد درايه(الجزائر)،mok.boukarzia@univ-adrar.edu.dz

[2] مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد درايه(الجزائر)، berichiak@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/26 تاريخ القبول: 2023/01/24 تاريخ النشر: 2023/01/31

الملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، حيث تفترض الدراسة وجود علاقة ايجابية وقوية بينهما، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام بيانات سنوية لجمهورية ايران الاسلامية، وذلك للفترة الممتدة من 1991 الى غاية 2020، و بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) لـ (Pesaran et al) اضافة الى اختبار العلاقة السببية لتودا –ياماموتو (Toda Yamamoto)، وقد أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة تكاملية موجبة وذات دلالة احصائية للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير ، وهو ما يعزز صحت الفرضية التي بنيت عليها الدراسة.

الكلمات الدالة : تمويل اسلامي، نمو اقتصادي، إيران.

تصنيفات JEL: **E31,E4,G2**

Abstract :

Through this paper, we are trying to study the impact of Islamic banking finance on economic growth, as the study assumes the existence of a positive and strong relationship between them, To test this hypothesis, annual data for the Islamic Republic of Iran were used, for the period 1991 to 2020 And based on the autoregressive distributed lag model (ARDL) of (Pesaran and al) in addition to the Toda-Yamamoto causal relationship test.

The empirical study showed the existence of a positive and statistically significant integrative relationship of Islamic banking finance on economic growth in the long and short term, which reinforces the validity of the hypothesis upon which the study is based..

Keywords Islamic finance, economic growth, Iran.

JEL Classification Codes :E31,E4,G2

* المؤلف المرسل.

مقدمـة :

تلعب الوساطة المالية دورا هاما ومحوريا في اقتصادات الدول، حيث يعول عليها في تعبئة الموارد المالية المتاحة، وتوجيهها نحو الاقتصاد، وهو ما يخلق نوع من الديناميكية الاقتصادية، تترجم فيما بعد في شكل زيادة في الإنتاج والخدمات وهو ما يعرف بالنمو الاقتصادي، ومن هنا بدأ الاهتمام بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، والذي يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، من خلال تسخير كل الموارد المتاحة لاسيما المالية منها، واستخدامها الاستخدام الأمثل خدمة لهذا الغرض، وكنتيجة لذلك ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تباينت آراء أصحابها حول طبيعة هذه العلاقة، فمنهم من يرى أن تطوير النظم المصرفية والعمل على تحريرها يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومنهم من يرى العكس من ذلك، أي أن تطور النظم المصرفية والمالية ما هو إلا انعكاس لدرجة النمو الاقتصادي، وطرف ثالث يرى وجود علاقة تأثير وتأثر، مع الإشارة إلى أن هناك العديد من الأبحاث التي لم تستطع إثبات أي علاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي إلى. **(القرصو، 2019، صفحة 304)**.

و سعيا منها إلى تحسين مستوى أداء النظم المصرفية في تعبئة الموارد ومنح الائتمان، وجدت الدول نفسها أمام حتمية تطوير نظمها الاقتصادية والتمويلية، بغية تنويع مصادر التمويل وخلق فرص تمويلية جديدة، وهو ما أفرز فيما بعد نظم التمويل المصرفية الإسلامية كبديل للنظم التقليدية ومنافس لها في بعض الأحيان، فالتمويل المصرفي الإسلامي وإن كان حديث النشأة، إذ يعود تاريخ تأسيس أول مصرف إسلامي إلى سنة 1963 حين تم إنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر، **(مصطفى، 2012، صفحة 13)** إلا أن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية شهد نمو ملحوظ حيث ارتفع من 386 مليار دولار سنة 2006 إلى 1509 مليار دولار سنة 2017 وبمعدل نمو مركب قدر بـ 12.04%، (العاني و القندولي، 2019، صفحة 30) و من المتوقع ان يصل الى 3.809 تريليون دولار بحلول العام 2023. (الهرش، 2019، صفحة 75)

وتعتبر التجربة الايرانية في مجال المصرفية الإسلامية من بين التجارب التنموية البارزة بالنظر للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها، مع مراعات القفزة الاقتصادية النوعية التي حققتها، حيث يرجع تاريخ الصيرفة الإسلامية في ايران إلى سنة 1979 بعد الثورة الايرانية، أين أصبح لايران مرجعية دينية اسلامية تخضع لايرادتها كل مؤسسات الدولة، ثم في 30 أوت 1983 تمت المصادقة على قانون تحريم العمل بنظام الفائدة وتعويضه بنظام العملات في حدود (4% الى 8%)، ليتم بذلك أسلمت النظام المصرفي الايراني بالكامل، وتحتل المالية الاسلامية في ايران مكانة هامة في العالم، حيث بلغت حصة ايران من اجمالي الاصول المالية الاسلامية سنة 2013 نسبة 38%، وبذلك تحتل المرتبة الاولى من حيث حجم الاصول المالية الاسلامية، وبالرغم من هذه المكانة التي احتلتها بين دول العالم، إلا أن فلسفة الاصلاح لاسيما الاقتصادي منها والتي جائت بها الثورة الاسلامية في ايران والمستمدة أساسا من أفكار المرشد ورجال الدين، والتي بنيت على عقيدة العدائية اتجاه الغرب، جعلت ايران تعيش عزلة سياسية واقتصادية كان لها بالغ الأثر في مختلف مناحي

الحياة، إذ يقول المرشد روح الله الخميني " **علينا أن نكون حذرين ونحلل ما يفعله أعداؤنا، دعونا نرى ما يهتمون به كثيرا، ومن خلال ذلك علينا أن نفهم أن ما يصرون عليه هوما لن يكون في مصلحة المسلمين و الانسانية، نحن بحاجة لمعرفة ما يريدون من أقوالهم و أفعالهم وما يتعين علينا القيام به هو: أيا كان المسار الذي يختارونه، علينا ان نختار المسار المعاكس**" (ليلة، 2020، صفحة 9) ، على هذه الافكار بنيت سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران والتي أفرزت نظام اقتصادي مبني على الذاتية وسيطرة الدولة وفي المقابل: نبذ العولمة والرأسمالية والعداء اتجاه كل ما هو غربي، ليتشكل في ظل هذه الظروف نظام تمويلي اسلامي، يمتاز بسيطرة القطاع العام، و يخضع بالكامل لإدارة المرشد ورجال الدين، وهو ما أنعكس على دور هذا النظام في الحياة الاقتصادية والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاقتصاد ما يخلق ديناميكية اقتصادية تترجم فيما بعد في شكل نمو اقتصادي.

1- 1إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يتضح لنا أن التجربة الايرانية في مجال المالية الاسلامية تعد من أبرز التجارب لاسيما في العالم العربي والاسلامي بالنظر الى حصة ايران من اجمالي الاصول المالية الاسلامية، الا أن حالة العزلة السياسية والاقتصادية التي مرت بها ايران جعلت الشكوك تحوم حول مدى نجاح التجربة الايرانية في ايجاد نظام تمويلي اسلامي بديل عن النظم التقليدية قادر على دعم وتعزيز النمو الاقتصادي في ايران، وهو ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي:

الى أي مدى يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في دعم النمو الاقتصادي في ايران؟

1-2 فرضيات الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

* يساهم التمويل المصرفي الإسلامي بشكل ايجابي في تحفيز النمو.

* وجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي.

1-3 أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث في كونه يتناول إحدى أبرز التجارب التمويلية في مجال الصيرفة الاسلامية خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي.

1-4 أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

1. تسليط الضوء على التجربة الايرانية في مجال الصيرفة الإسلامية؛
2. إبراز دور الوساطة المالية المصرفية الاسلامية في دعم النمو الاقتصادي في ايران؛
3. محاولة الكشف عن مدى ترابط القطاع الحقيقي بالقطاع المالي.

1-5 منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم الواردة ضمن اطار الدراسة، بالإضافة الى استخدام الأسلوب القياسي للكشف عن مدى تأثير الصيرفة الاسلامية على النمو الاقتصادي.

المحور الأول: الدراسات السابقة.

اهتم العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بموضوع أثر التمويل المصرفي بما فيه التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي وتباينت أراءهم حول طبيعة هذه العلاقة، فمنهم من يرى أن تطوير النظم المصرفية والعمل على تحريرها يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومنهم من يرى العكس من ذلك أي أن تطور النظم

المصرفية والمالية ما هو إلا انعكاس لدرجة النمو الاقتصادي، وطرف ثالث يرى وجود علاقة تأثير وتأثر. **(القرصو، 2019، صفحة 304)** وعلى أية حال فأن اشكالية أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في أدبيات الفكر الاقتصادي تعد حديثة اذا ما قورنت بإشكالية التمويل المصرفي بشكل عام، وعليه فأن الحديث عن الخلفية النظرية لإشكالية أثر التمويل المصرفي الاسلامي، يسوقنا الى الحديث عن جذور هذه الاشكالية في ادبيات الفكر الاقتصادي.

ويعتبر "**walter bagehot**" أول من أشار إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن النظام البنكي احد العوامل الرئيسية في عملية التنمية ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي. (زناقي و حسناوي، 2019، صفحة 32)، كما يرى "**joseph schumpeter**" في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية أن الوساطة المالية يمكنها دفع النمو الاقتصادي إذا توفر في نظام الوساطة شروط معينة تتمثل في وجود ثقافة ادخارية، والقدرة على تحديد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات، اضافة الى قدرة نظام الوساطة على توجيه المدخرات نحو تمويل المؤسسات، ومقدرته على مراقبة عملية استغلال الأموال وتسيير المخاطر، أما "**Mckninon**" و"**shaw**" فيريان أن أي القيود التي تفرضها الحكومة على نشاط البنوك تؤثر سلبا على حجم الاستثمارات والإنتاج، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى النمو الاقتصادي. (جعبي و ملاوي، 2017، صفحة 37،38)، كما يعتبر كل من: **"Robert G. king; RossLevine" (G. King & Levine, 1993, pp. 717,734,735)** أن تطوير النظام المالي يعزز النمو الاقتصادي، اضافة الى ذلك فان أبحاث **(Greenwood & Smith, 1997, pp. 189,190)**، أكدت أن انخفاض تكاليف الوساطة المالية يسمح بتوسيع امكانيات الانتاج، ويساعد على التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

وبخلاف هذه الآراء ذهب كل من **(Patrick, 1966)** **(Lucas, 1988, p. 39)** الى اعتبار تطور الاسواق المالية عامل ثانوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، في حين أن النمو الاقتصادي يساهم في زيادة الطلب على الخدمات المالية ما يعمل على خلق المنافسة وتحسين جودة خدمات الوساطة المالية.

وفي دراسة قام بها **"Robert G King, Roosslevine" (G. King & Levine, 1993, pp. 717-737)** حاول الباحثان من خلالها اثبات صحة وجهة نظر "**Joseph schumpeter**" حول علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي مستخدمين بيانات 80 دولة خلال الفترة 1960-1989 تمثلت في العمق المالي الذي يساوي نسبة الخصوم السائلة من النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد **(GDP per capita)**، ومعدل أصول الودائع المصرفية المحلية إلى إجمالي أصول الودائع لدى البنوك والبنك المركزي، نسبة الائتمان الموجه للمؤسسات الخاصة من قبل النظام المالي الى الناتج المحلي المحلي الإجمالي، و نسبة ديون القطاع الخاص غير المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي كلها بمثابة متغيرات مستقلة، و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات التنمية المالية المعتمدة في الدراسة تتنبأ بشكل كبير بالتغيرات المستقبلية التي تحدث في مستوى النمو الاقتصادي، كما أن نتائج الدراسة تؤكد الرأي القائل بأن الخدمات المالية تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال وتحسين كفاءة استخدامه.

كما حاول **(Abduh, Turkhan Ali Abdul Manap, MuhamadAbduh, MohdAzmi Omar Mohd, & Turkhan, 2012, p. 64)** من خلال بحث قاما به، دراسة العلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي وبين الصيرفة الإسلامية وتكوين رأس المال في حالة ماليزيا باستخدام اختبار " Toda Yamamoto" و "**bootstrap granger**" غير السببي ، واعتمد الباحثون في بناء النموذج القياسي على الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي كمتغير تابع، و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الحقيقي وإجمالي التمويل الحقيقي للبنوك الإسلامية كمتغيرات مستقلة، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية قوية من التنمية المالية الإسلامية نحو النمو الاقتصادي وليس العكس، أي أن زيادة تطور التمويل المصرفي الإسلامي سيؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي.

أما "**Salina Kassim**" **(Kassim, 2015, p. 18)** فقد حاول دراسة وتقدير أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام منهجية ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك، واعتمادا على بيانات ربع سنوية للفترة 1998–2013 للمتغيرات التالية: ودائع البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، التجارة الخارجية، التضخم، وتراكم رأس المال كمتغيرات مستقلة وإنتاج القطاع الصناعي كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ضعيف في المدى الطويل لودائع البنوك الإسلامية على الاقتصادي الحقيقي، أما التمويل الإسلامي فله أثر قوي ودلالة إحصائية في التأثير على الأنشطة الاقتصادية الحقيقة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير ايجابية وقوية للتجارة الخارجية على الإنتاج الصناعي على عكس التضخم الذي يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي، كما تشير الدراسة إلى أهمية تراكم رأس المال وأثره الايجابي على الإنتاج الصناعي.

وفي دراسة قام بها كل من **(الشيخ، الكرم، و المولى، 2017)** قدم من خلالها الباحثون دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1990 الى 2010 وذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي، أما متغيرات الدراسة فتمثلت في: GDP كمقياس عن النمو يعبر عن المتغير التابع، أما مختلف صيغ التمويل الاسلامي المتمثلة في المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم وصيغ أخرى كلها متغيرات المستقلة تمثل التمويل المصرفي الاسلامي، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي، حيث يساهم هذا الاخير في تعزيز النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى أن صيغة السلم تساهم بصورة كبيرة جدا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع باقي الصيغ الأخرى.

وفي دراسة قام بها كل من: **(Imam & kpodar, 2016)** حاول من خلالها الباحثان تحليل العلاقة بين تطوير الصيرفة الاسلامية والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات عينة من 52 دولة تغطي الفترة من 1990 الى 2010، اذ تمثلت متغيرات الدراسة في كل من: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمقياس للنمو، التضخم كمقياس لتقلبات الاسعار، والتعليم كمقياس لتراكم رأس المال البشري، بالضافة الى الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي، نسبة الاصول الاسلامية الى اجمالي الناتج المحلي، نسبة الودائع في البنوك الاسلامية الى اجمالي

الناتج المحلي، و نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي، كلها متغيرات مستقلة.

وتوصل الباحثان الى أن تطوير النظام المصرفي الإسلامي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، كما أن نظم التمويل الإسلامي لا تساعد فقط في تحفيز النمو، لكنها تبدو أيضًا أقل عرضة للمخاطر مثل مخاطر الفقاعات الاقتصادية، كما توصل الباحثان الى نتيجة مفادها أن البلدان التي تتطور فيها البنوك الإسلامية بشكل أسرع أظهرت تأثير ايجابي اكبر على النمو الاقتصادي أسرع من بقية الدول.

وفي بحث آخر قام به كل من **(بريشي و بلوافي، 2020، صفحة 469،470)** حاول الباحثان من خلاله بناء نموذج قياسي اعتمادا على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة(ARDL)،مع اختبار السببية (تودا –ياماموتو)، بهدف اختبار أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان، وقد توصلا الى وجود علاقة تكامل مشترك ايجابية بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في السودان، بالإضافة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.

كما حاول الباحثان **(Jittima Tongurai; Chaiporn Vithessonthi) (Jittima & Chaiporn, 2018, p. 206)** دراسة أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال دراسة هذا الاثر على كل من قطاعي الصناعة والفلاحة لدول العالم خلال الفترة 1960-2016 اعتمادا على نموذج بانال، وخلصة الدراسة الى وجود علاقة سالبة بين قطاع الفلاحة وتطور القطاع المصرفي، وعدم وجود أي علاقة بين نمو القطاع الصناعي وتطور النظام المصرفي، كما توصل الباحثان الى وجود علاقة عكسية سالبة لتطور القطاع الفلاحي على القطاع المصرفي، وأثر ايجابي لتطور القطاع الصناعي عليه.

وفي 2018 قام **(Parianom, 2018, pp. 337-347)** باجراء دراسة تهدف الى تحديد أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي لخمس دول آسيوية هي: اندنوسيا، ماليزيا، الفلبين، سينغافورة و تايلاند باستخدام نموذج بانال للفترة 1992-2015، اما متغيرات الدراسة تمثلت في: نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، والقروض الموجهة للقطاع الخاص، التجارة الخارجية، التضخم، النمو الاقتصادي للسنوات السابقة اضافة الى متغير وهمي للتمييز بين فترة ماقبل وبعد أزمة 1997-1998 كلها متغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط سلبية للوساطة المالية اتجاه النمو الاقتصادي، ووجود أيضا علاقة ارتباط سالب للتضخم مع النمو الاقتصادي تميل الى ابطاء النمو الاقتصادي، أما التجارة الخارجة فيمكن أن تحفز النمو الاقتصادي، اما النمو الاقتصادي للسنوات السابقة فليس له دلالة احصائية في النموذج.

المحور الثاني: الصيرفة الاسلامية في ايران

ان عملية تحول النظام المصرفي الايراني من نظام تقليدي قائم على المعاملات الربوية، الى نظام خاضع بالكامل لاحكام الشريعة الاسلامية مرت بمرحلتين أساسيتين . **(Makiyan, 2003, p. 62)**

المرحلة الاولى(مرحلة التأميم من 1979 الى 1981): وتأتي هذه المرحلة بعد نجاح الثورة الايرانية في 1979 أين تم دمج البنوك التجارية والمتخصصة مع بعضها البعض، والسماح لها بمواصلة عملها تحت إشراف الحكومة.

وفي 1980 تم إغلاق مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية ليتم بعد ذلك السماح بإنشاء مكاتب تمثيلية تقدم خدمات استشارية لفائدة المستوردون والبنوك الإيرانية، وفي فبراير 1981 قام البنك المركزي الايراني بإلغاء نظام التعامل بالفائدة من العمليات المصرفية و تم استبداله بنظام العملات في حدود 4 بالمائة كحد أقصى لرسوم الخدمة، وبنسبة 4-8 في المائة كحد أدنى من معدل الربح المتوقع اعتمادًا على نوع النشاط.

المرحلة الثانية (مرحلة سن القوانين التنظيمية من 1982 الى 1986).

وتم في هذه المرحلة اصدار قانون الخدمات المصرفية بدون فوائد في أوت 1983، ليدخل حيز التنفيذ في 20 مارس 1984، وعلى هذا الاساس تم أعطاء البنوك مهلة مدتها عام واحد لتحويل ودائعهم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما طالبت البنوك بتحويل جانب الأصول من عملياتها أو قروضها خلال ثلاث سنوات من تاريخ المصادقة على القانون، وحدد القانون أنواع العقود التي يجب أن تشكل الأساس لجوانب الأصول والخصوم المصرفية، كما حدد طرق ، وأنواع مختلفة من الودائع، وبذلك يكون النظام المصرفي الايراني قد تحول بالكامل من نظام تقليدي الى نظام اسلامي بالكامل.

وعرفت حصة ايران من اجمالي الاصول المالية الاسلامية العالمية نموا متسارعا، فعلى سبيل المثال بلغت حصة ايران من هذه الاصول خلال الثلاثي الأول من 2014 حوالي 9.7 بليار ريال ايراني ثم تجاوزت سقف 21.4 بليار ريال نهاية 2018 وبنسبة نمو بلغت 120% خلال خمس سنوات فقط. (https://ifsb.org/psifi_03.php)

المحور الثالث: مواصفات النموذج، المنهجية ومصادر البيانات

الفرع الأول: مواصفات النموذج.

بهدف قياس واختبار أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ايران اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) لـ Pesaran et al (2001) ، والذي يسمح بتحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في المديين القصير والطويل، والسبب وراء اختيار نموذج (ARDL) هو أن هذا النموذج يقبل اختلاف درجة تكامل متغيرات الدراسة بين المستوى صفر(0) ومستوى الفرق الاول، كما أن نتائجه أدق في حالة العينات الصغيرة اذا ما قورن بنموذج (أنجل وجرانجر- جوهانسون) الذي يشترط أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها.

أما متغيرات المدرجة في النموذج فهي في شكل بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1991 الى 2020، تتمثل في:

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (*LNGDP*) كمتغير تابع، في حين أن بقية المتغيرات المتمثلة في التمويل المصرفي الإسلامي(*lnfis*)، والانفتاح التجاري (*lnoc*)، وإجمالي تراكم رأس المال الثابت (*gfcf*)، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي (*lndg*) والتضخم (*lninf*) كلها متغيرات مستقلة.

وبهذا تتكون الصيغة العامة للنموذج من متغير تابع (Y) و(K) من المتغيرات التفسيرية، ($X_1, X_2 \ldots\ldots, X_K$) ويمكن كتابة نموذج هذه الدراسة كالتالي:

$$\boldsymbol{GDP = f(fis, oc, dg, gfcf, inf)} \qquad (1)$$

ويمكن إعادة كتابة الشكل العام لدالة النموذج بعد ادخال اللوغاريتم على النحو التالي:

$$\begin{aligned}\Delta(lnGDP) = {} & C + \beta_1(lnGDP)_{t-1} + \beta_2(lnfis)_{t-1} + \beta_3(lnoc)_{t-1} + \beta_4(lndg)_{t-1} \\ & + \beta_5(lngfcf)_{t-1} + \beta_6(lninf)_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_1 \Delta(lnGDP)_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^{m} \gamma_2 \Delta(lnfis)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_3 \Delta(lnOC)_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} \gamma_4 \Delta(lndg)_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^{p} \gamma_5 \Delta(lngfcf)_{t-1} + \sum_{i=0}^{v} \gamma_6 \Delta(lninf)_{t-1} + \mu_t\end{aligned} \qquad \textbf{(2)}$$

<u>حيث تمثل:</u>

Δ الفرق الأول.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ معاملات الأجل الطويل. **c** *الحد الثابت.*

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6$ معاملات الأجل القصير. μ_t حد *الخطأ العشوائي.*

وتشمل المعادلة(2) جزئين يعبران عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل والقصيرة، ولاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل نستخدم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) حسب المعادلة التالية :

(3)

$$\begin{aligned}\Delta(lnGDP) = {} & C + \beta_1(lnGDP)_{t-1} + \beta_2(lnfis)_{t-1} + \beta_3(lnoc)_{t-1} + \beta_4(lndg)_{t-1} \\ & + \beta_5(lngfcf)_{t-1} + \beta_6(lninf)_{t-1} + \mu_{t-1}\end{aligned}$$

أما لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، يكفي إثبات صحة احدى الفرضيتين بالاعتماد على اختبار الحدود (Bounds Test).

$\boldsymbol{H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_6 = 0}$ *فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك*

$\boldsymbol{H_1: \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_6 \neq 0}$ *الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك*

أما العلاقة التوازنية قصيرة الأجل فيتم تقديرها حسب نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ومعادلتها تأخذ الشكل التالي:

(4)

$$\Delta(\mathrm{LNGDP})_t = \mathrm{C} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_1 \Delta(LNGDP)_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_2 \Delta(lnfis)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_3 \Delta(lnOC)_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} \gamma_4 \Delta(\mathrm{lndg})_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \gamma_5 \Delta(lngfcf)_{t-1} + \sum_{i=0}^{v} \gamma_6 \Delta(lninf)_{t-1} + \psi(ECT)_{t-1} + \mu_t$$

الفرع الثاني: مصادر البيانات. اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات السنوية في شكل سلاسل زمنية للفترة من 1991 الى غاية 2020، تتضمن مجموعة من المتغيرات تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والذي يمثل المتغير التابع وأكثر المؤشرات استخداما في الدراسات الاقتصادية للتعبير عن النمو الاقتصادي على غرار **(G. King & Levine, 1993)**(**G. King & Levine, 1993, p. 723**) ، الانفاق الحكومي (DG) واستخدم هذا المؤشر لتأثيره المباشر على اجمالي الناتج المحلي، ولارتباطه بمغيرات اخرى تتمثل في الاستهلاك والادخار والتضخم والتي بدورها لها بالغ الأثر على مستوى أداء النظام المصرفي(التمويل المصرفي)(**Kassim, 2015**)(Kassim, 2015, p. 9) ، اجمالي تراكم رأس المال الثابت(GFCF) ويستخدم للتعبير عن أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي، التضخم (INF) كمؤشر عن الاستقرار النقدي، بالاضافة الى مؤشر الانفتاح التجاري(OC)، وكلها بيانات مجمعة من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم استخدام اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي (FIS) والذي يقيس مدى مقدرة البنوك الاسلامية على تعبئة المدخرات ومنح التمويل الاسلامي الذي يحفز النمو الاقتصادي، وتم تجميع بيانات هذه السلسلة بالرجوع الى التقارير السنوية لبنك ايران الاسلامي.

المحور الرابع: النتائج ومناقشتها.

الفرع الأول: الاختبارات القبلية

1- إختبار جذر الوحدة: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار مستوى استقراريه متغيرات الدراسة، حيث أظهر الاختبار كما هو موضح في الجدول أن كل من متغيرات الإنفاق الحكومي(dg) والتضخم (inf) مستقران في المستوى، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المتغيرات لا يوجد بها جذر الوحدة، أما باقي المتغير فهي غير مستقرة في المستوى، وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن تلك المتغيرات يوجد فيها جذر الوحدة، أما عند أخذ الفرق الأول لمختلف السلاسل الزمنية فقد أظهرت النتائج أن كل متغيرات الدراسة مستقرة وعليه وحسب هذه النتائج يمكن تطبيق اختبار الحدود.

الجدول رقم (01):اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

	اختبار PP		اختبار ADF		القرار
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
GDP	*0.5436*	****0.0008*	*0.5418*	****0.0007*	***I(1)***
FIS	*0.5948*	****0.0002*	*0.6537*	****0.0002*	***I(1)***
DG	****0.0055*	****0.0000*	****0.0049*	****0.0000*	***I(0)***
GFCF	*0.5070*	****0.0000*	*0.4788*	****0.0000*	***I(1)***
INF	***0.0433*	****0.0000*	***0.0236*	****0.0001*	***I(0)***
OP	*0.2229*	****0.0002*	*0.2633*	****0.0002*	***I(1)***
تشير *، ** و*** السكون عند مستوى معنوية 10٪و 5٪و 1٪على الترتيب					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

2- تحديد درجات إبطاء النموذج. اعتمادا على معيار (**Akaike criteria**) تبين أن النموذج القياسي الأنسب من بين عشرون نموذج لقياس أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي للمتغيرات (ARDL(LN(GDP),LN(FIS), LN(DG), LN(GFCF), LN(INF), LN(OP) والذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار من الشكل ARDL(2,2,0,0,0,2) وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم(01) تحديد درجات إبطاء النموذج (Akaike criteria)

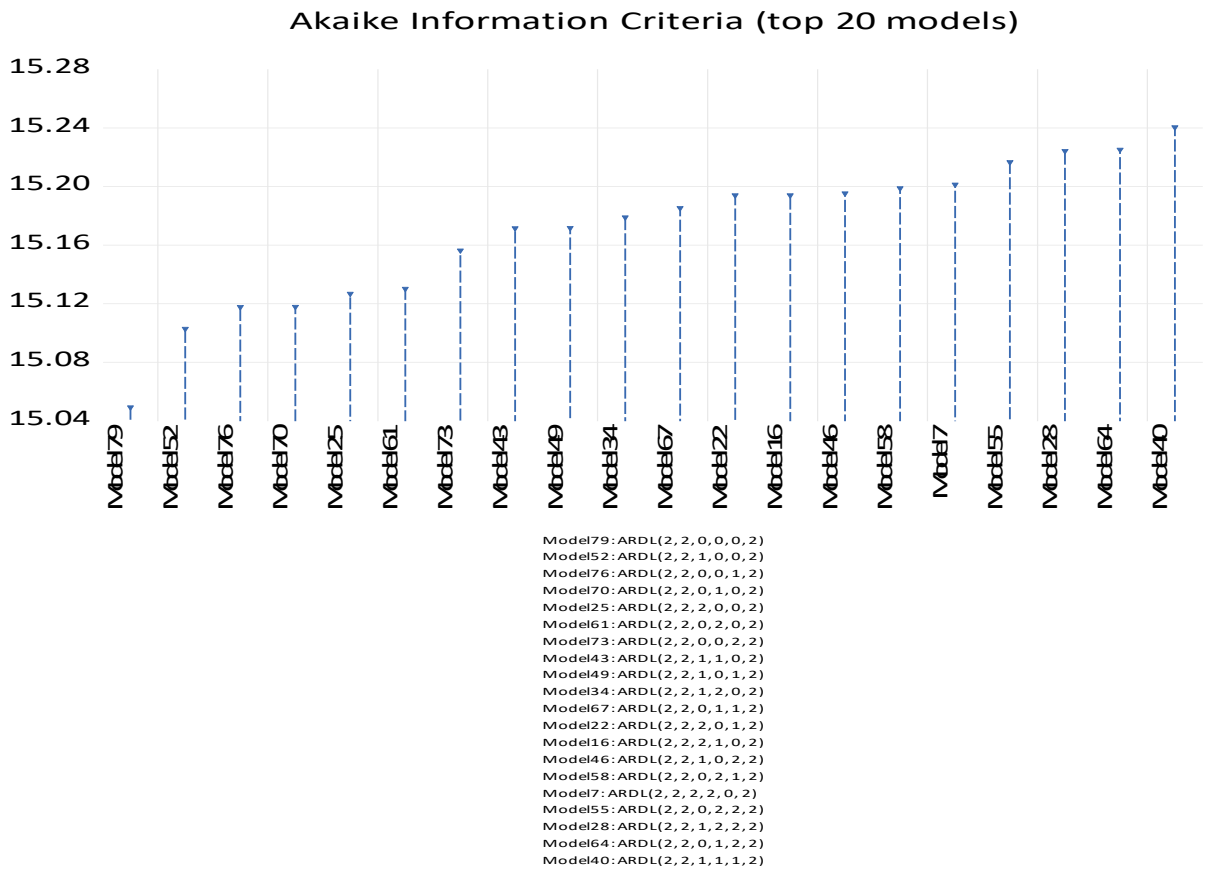

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

3- إختبار الحدود (التكامل المشترك):

تظهر نتائج الاختبار والمبينة في الجدول أدناه أن القيمة (F) المقدرة بـ 4.9852 اكبر من كل القيمة الحرجة العليا لبيسران عند جميع مستويات المعنوية 1% ،5% ،10% ، مما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

الجدول رقم(02): **نتائج اختبار التكامل المشترك.**

قيمة F- STATISTIQUE	مستوى المعنوية	القيم الحرجة الدنيا I(0)	القيم الحرجة العليا I(1)
4.9852	%10	2.26	3.35
	%05	2.62	3.79
	%01	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

4- تقدير العلاقة التكاملية على المدى الطويل.

أظهرت نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل، اختلافا في نوعية استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، حيث تبين النتائج الموضحة في الجدول أدناه أن لكل من الانفاق الحكومي، التضخم واجمالي تراكم رأس المال الثابت معاملات سالبة متفاوتة التأثير، وذات قيم احتمالية معنوية عند مستوى 5%، فعلى سبيل المثال فإن الزيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة بسيطة تقدر بـ: 0.07%، في حين أن الارتفاع في التضخم بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 48% ما يعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي بحيث كل ما زاد التضخم انخفض النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن لكل من التمويل الاسلامي والانفتاح التجاري أثر ايجابي كبير ومعنوي على النمو الاقتصادي، بحيث أن التغير بنسبة 1% في التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر بنسبة 23% في النمو الاقتصادي أي أن التمويل الاسلامي يحفز النمو الاقتصادي بنسبة 23% ، اما بالنسبة للانفتاح التجاري فقد اظهرت نتائج الدراسة حساسية كبيرة من النمو الاقتصادي اتجاه الانفتاح التجاري تصل الى 155 % لكل تغير بنسبة 1 % في الانفتاح التجاري.

الجدول رقم(03): **نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.**

Variabels	*Cofficient*	*Std-Error*	*t-Statistic*	*Prob*
FIS	*23.69442*	*4.256681*	*5.566409*	*0.0000*
DG	*-0.070474*	*0.027124*	*-2.598254*	*0.0187*
GFCF	*-226.5729*	*48.17033*	*-4.703579*	*0.0002*
INF	*-48.96876*	*21.36768*	*-2.291721*	*0.0350*
OP	*155.4731*	*58.98967*	*2.635598*	*0.0174*
*EC = GDP - (23.69442*FIS -0.070474*DG -226.5729*GFCF -48.96876*INF +155.4731*OP)*				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

5- تقدير علاقة المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير علاقة المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأECM

Prob	t-Statistic	Std-Error	Cofficient	Variabels
0.0000	6.290666	1310.594	8244.506	C
0.0003	4.584636	0.130943	0.600324	D(GDP(-1))
0.0007	4.162397	3.311625	13.78430	D(FIS)
0.0011	-3.933389	3.180276	-12.50926	D(FIS(-1))
0.3094	1.047796	26.40478	27.66683	D(OP)
0.0003	-4.484966	26.00844	-116.6470	D(OP(-1))
0.0000	-6.221658	0.085913	-0.53518	CointEq(-1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حد تصحيح الخطأ CointEq (-1) سالب وذو دلالة احصائية عند مستوى 01% (0.0000)، وهذا معناه أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، كما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى القصير، كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ بلغت (0.53518-) ما معناه أن حوالي 53.518% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية اللاحقة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية للتمويل الاسلامي وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 01%، حيث أن ارتفاع حجم التمويل الاسلامي بنسبة 1% تؤدي الى ارتفاع النمو في الناتج المحلي بنسبة 13%، لكن هذه العلاقة تصبح سالبة عند الابطاء بفترة واحدة وبنسبة تغير تصل الى 12.50%، كما أن علاقة الانفتاح التجاري بالنمو في الناتج المحلي في الأجل القصير علاقة موجبة غير معنوية بالنظر للقيمة الاحتمالية: 0.3094 اكبر من 5% وعند إبطاء المتغير عبر الزمن بفترة واحدة تصبح علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي سالبة نظرا لمعامل D(OP(-1)) 0.53518- ومعنوية حيث أن التغير في الانفتاح التجاري بنسة 1% يؤدي الى انخفاض النمو في الناتج المحلي بنسبة 116.64%، كما يتضح من الجدول عدم وجود أي علاقة توازنية قصيرة الأجل لمتغيرات الانفاق الحكومي والتضخم واجمالي تراكم رأس المال الثابت.

بالإضافة الى ذلك فأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت :0.7267 حيث تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج، ومعناه أن التغيرات الحاصلة في متغيرة النمو الاقتصادي المدرجة في هذا النموذج تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة فيه بنسبة 72.67%، ومعنى ذلك انه يمكن الاعتماد على متغيرات النموذج في تفسير مايفوق 72% من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الاقتصاد الايراني، في حين تمثل 27% أثر متغيرات أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة.

الفرع الثاني: الإختبارات التشخيصية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

الجدول رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hupothesise: No Serial Correlation at up to 2 lags			
F- **Statistic**	0.761677	Prob. F(2,15)	**0.4841**
Obs*R-squared	2.673627	Prob. Chi-square(2,15)	**0.2627**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ: (F) 0.4841 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم أي أي عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المدروس.

2- اختبار اختلاف التباين:

الجدول رقم (06): اختبار اختلاف التباين.

Hetroskedasticity Test :Breusch-pagan-Godfrey Test			
Null hupothesise: Homoskedasticity			
F- Statistic	0.761677	Prob. F(11,17)	0.3608
Obs*R-squared	2.673627	Prob. Chi-square(11)	0.3184
Scaled explained SS	4.035470	Prob. Chi-square(11)	0.9689

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية لكل من F, Chi-Square 0.4841 و 0.2627 أكبر من 0.05، و منه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها أي عدم وجود إرتباط خطي بينها.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:**

الشكل رقم(02) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

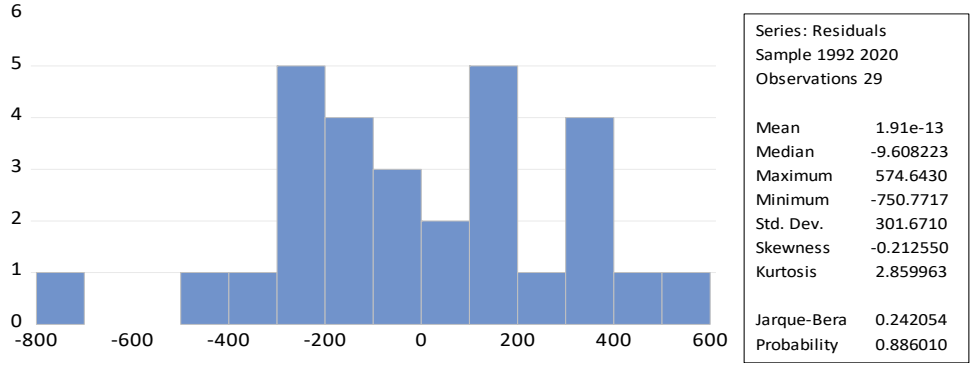

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS12

يتضح من خلال الرسم البياني أن بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا، حيث تظهر قيم كل من Jarque-Bera=24.20%) و (Probability=88.60%) وفي الحالتين أكبر من 5%.

4- اختبار مدى صلاحية النموذج:

الهدف من هذا الاختبار التأكد من سلامة وصحة الشكل الدالي للنموذج بالاستعانة باختبار (Ramsey rest test)، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن أحصائية فيشر بلغت 0.181106 وباحتمالية تقدر بـ: 0.6761 وهي أكبر من 05 % ما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على سلامة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم (06): اختبار اختلاف التباين.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) FIS FIS(-1) FIS(-2) DG GFCF INF OP OP(-1) OP(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.425566	16	0.6761
F-statistic	0.181106	(1, 16)	0.6761
Likelihood ratio	0.326411	1	0.5678

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS12

5- اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum Squares test و Cusum test :

والهدف من هذين الاختبارين قياس مدى الاستقرار الهيكلي لمتغيرات النموذج حيث يجب أن تقع القيم المقدرة داخل الحدود الحرجة لكلا الاختبارين حتى نستطيع الحكم على استقرارية النموذج، وهو ما يتضح من خلال الرسمين البيانيين:

الشكل(03): : Cusum of Squares test و Cusum test .

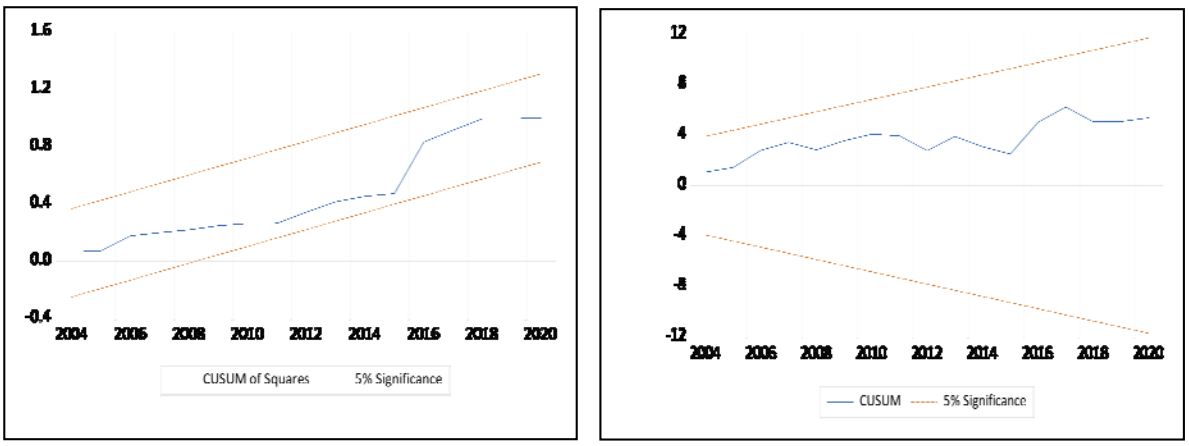

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS12

من خلال الرسمين البيانين نلاحظ أن كل القيم المقدرة تقع داخل الحدود الحرجة للاختبارين عند مستوى معنوية 5%، وعليه فان معاملات النموذج مستقره هيكليا طوال فترة الدراسة وبالتالي ليست هناك حاجة الى تجزئتها الى فترات أقل فالنموذج المدروس مستقر ومثالي.

الفرع الثالث: إختبار السببية:

بالاعتماد على إختبار، تودا – ياماموتو.(1995) Toda-Yamamoto للسببية ظهرت النتائج المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (07):نتائج إختبارات السببية لتودا –ياماموتو.

	GDP	FIS	DG	GFCF	INF	OP
GDP	–	0.817	0.7408	0.9655	0.4265	0.8855
FIS	0.2216	–	*0.0595	*0.0536	0.2043	0.3517
DG	0.9588	0.7618	–	0.7492	0.3533	0.3848
GFCF	**0.0217	**0.0292	0.5986	–	0.1527	0.1686
INF	0.3300	0.7908	**0.0221	0.4668	–	0.2772
OP	0.2685	0.9750	0.5418	0.7106	0.9779	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS12

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا عدم وجود أي علاقة سببية بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي أو العكس، وذلك نظرا للقيم الاحتمالية والتي تجاوزت قيمة 5%، ونفس الشيء بالنسبة لكل من الانفاق الحكومي والتضخم والانفتاح التجاري، وبالمقابل توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه لإجمالي تراكم رأس المال الثابت نحو النمو الاقتصادي، ما يعني أن تراكم رأس المال الثابت يعزز النمو الاقتصادي.

إن النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة ترجع أساسا الى خصوصية الاقتصاد الايراني، والذي لعب فيه البعد السياسي دورا محوريا انعكست اثاره بشكل كبير على اداء الاقتصاد الايراني، فمنذ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي سنة 2014، ثم العقوبات وحالة العزل السياسي والاقتصادي التي فرضت على ايران كلها عوامل انعكست بالسلب على أداء نظامه المصرفي.

خاتمة:

ان اشكالية أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين الاقتصاديين لاسيما في ظل التنامي المتسارع للصناعة المصرفية الاسلامية في العالم كبديل النظم التقليدية يسمح بتحقيق التنمية ودعم النمو وهي في الحقيقة امتداد لاشكالية أثر التمويل المصرفي على النمو والتي تناولتها ابحاث المفكرين الاقتصاديين الاوائل من أمثال"joseph Schumpeter"، " walter bagehot"، "Mckninon" و"shaw" ، والذين تباينت أراؤهم مابين اثبات وجود علاقة تاثير ايجابية او سلبية أو نفيها. وما توصلنا اليه من خلال هذه الورقة يتفق مع العديد من الابحاث السابقة، حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك موجبة في المديين القصير والطويل ما يعني أن التمويل المصرفي(الاسلامي) يعزز

النمو الاقتصادي في ايران، كما أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت 72.67% ما يعني أن التغيرات الحاصلة النمو الاقتصادي تفسرها المتغيرات المدرجة في النموذج بنسبة 72.67% وهي نسبة جيدة، بالاضافة الى ذلك اظهر اختبار سلامة النموذج سلامة الشكل الدالي للنموذج بحيث يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح لاختبار العلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة، إلا أن اختبار العلاقة السببية أشار الى عدم وجود أي علاقة سببية بين متغيرة التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي.

وعلى العموم فقد أظهرت هذه الدراسة الدور الايجابي الذي يلعبه التمويل المصرفي والوساطة المصرفية بشكل عام في حفز النمو الاقتصادي في ايران من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاقتصاد، ولعل هذا الدور الذي تلعبه الوساطة المصرفية هو احد اسباب صمود الاقتصاد الايراني في وجه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، والتي عزلت ايران جزئيا عن الاقتصاد العالمي ما دفعها للبحث عن بدائل تمويلية داخلية، إلا أن المتتبع لتطورات الاوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي مر بها اقتصاد ايران، يقف على حقيقة حساسيته المفرطة اتجاه التطورات السياسية وهو ما ينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية من جهة بالاضافة الى كونه مؤشر على ضعف مستوى استقرار المنظومة المصرفية من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة التمويل المصرفي الاسلامي الى الناتج المحلي الاجمالي IFS/GDP من 108.37% سنة 2014 الى 0.1277% سنة 2015 نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني الأمريكي، كما انخفضت نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي TD/GDP من 57.44 % سنة 2014 الى 0.077% سنة 2015 لنفس السبب وذلك حسب بيانات البنك المركزي الايراني، كل هذه المعطيات تشير الى ضعف استقرار النظام المصرفي وهو ما سينعكس سلبا على ادائه.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها نحاول طرح جملة من التوصيات تتمثل في:

1- ضرورة رفع القيود المفروضة على نشاط البنوك التجارية الاجنبية لتوفير مصادر تمويلية جديدة.

2- ايجاد حل لمشكلة العزلة الاقتصادية المفروضة على البنوك الايرانية والتي تحول دون تمكينها من الاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة في الاسواق الخارجية، من خلال العمل على توسيع دائرة نشاط هذه البنوك على الصعيد الخارجي.

3- تعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية لاسيما المصرفية، من خلال منحها الاستقلالية اللازمة لممارسة نشاطها بعيدا عن توجهات الحكومة.

4- العمل على تحسين المنتجات التمويلية المقدمة للجمهور لتعزيز قدرة البنوك على تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد.

المراجع

Abduh, M., Mohd, A. O., & Turkhan, A. A. (2012). Islamic Banking-Growth Nexus: Evidence from Toda Yamamoto and Bootstrap Granger Causality Test. *Journal of Islamic Finance*, pp. 59-66.

G. King, R., & Levine, R. (1993, Aug). Finance and Growth: Schumpeter Might be Right. *The Quarterly Journal of Economics*, pp. 717-737.

Greenwood, J., & Smith, B. D. (1997). Financial market in development, and the development of financial markets. *Journal of Economic Dynamics and control*, pp. 145-181.

Jittima, T., & Chaiporn, V. (2018). The impact of the banking sector on economic structure and growth. *International Review of Financial Analysis*, pp. 193-207.

Kassim, S. (2015). Islamic Finance and Economic Growth: the Malaysian Experience. *Global Finance Journal*.

Lucas, R. E. (1988, February). On the Mechanics of Economic Development. *Journal of MonetaryEconomics*, pp. 3-42.

Parianom, R. (2018). Economic Growth and Financial Intermediation in Southest Asia. *European Research Studies Journal*, pp. 337-347.

Patrick Imam، و kangni kpodar. (2016). ?Islamic banking: Good for growth *Economic Modelling*، الصفحات 387-401.

Patrick, H. (1966, Jan). Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries. *Economic Development and Cultural Change*, pp. 89-174.

Seyed Nezamaddin Makiyan. (2003). Role of rate of return on loans in the Islamic banking system of Iran. *Managerial Finance*، الصفحات 62-69.

احمد شمس الدين ليلة. (10 سبتمبر, 2020). نهضة اقتصاد الثورة الايرانية، دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق. *رصانة*، الصفحات 4-38.

أحمد عبد الخالق جعبي، و ابراهيم ملاوي. (2017). أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الاردن دراسة قياسية (1980-2015). *مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث*، الصفحات 35-53.

أسامة عبد المجيد العاني، و أمجد احمد خليفة القندولي. أمكانية تحول الامصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا. *مجلة بيت المشورة*. العدد 11، الدوحة، قطر.

سيد أحمد زناقي، و مريم حسناوي. (2019). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ( )ARDLحالة الجزائر للفترة 3002 -3002. *مجلة التنمية الاقتصادية*، الصفحات 31-52.

عبد الكريم بريشي، و محمد بلوافي. (10 مارس, 2020). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018 بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL). *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1*، الصفحات 453-470.

عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، سعد عبد الله سيد أحمد الكرم، و علي أبشر فضل المولى. (سبتمبر, 2017). أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة 1990-2010م. *المجلة العالمية للتسويق الاسلامي*، الصفحات 66-80.

مصطفى ابراهيم محمد مصطفى. (2012). نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الاسلامية (أطروحة دكتوراه). 14. الجامعة الأمريكية المفتوحة مكتب القاهرة قسم الاقتصاد الاسلامي، القاهرة.

نافذ فايز أحمد الهرش. (أكتوبر, 2019). أثر دعائم نموذج التطوير خماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الاسلامية. *مجلة بيت المشورة*، الصفحات 70-115.

وفاء القرصو. (2019). تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2017). *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، صفحة 304.

الملاحق:

الملحق رقم (01): جدول احصائيات متغيرات الدراسة.

Year	GDP	FIS	DG	GFCF	INF	OP
1990	588.399	29.37672	19.752	26.98318	9	18.54028
1991	299.168	30.32605	17.424	34.67487	20.168	22.09709
1992	50.109	29.78867	17.75	33.0169	24.476	20.19896
1993	65.37	26.15423	32.77	27.82796	22.472	23.02043
1994	82.434	25.47662	27.179	25.96436	34.862	20.80457
1995	117.803	22.11677	24.965	24.68889	49.32	17.57212
1996	161.829	21.45239	20.567	31.46452	23.918	17.61065
1997	185.835	22.44501	21.031	32.65023	16.544	16.32478
1998	205.711	26.24454	20.549	32.63835	18.454	14.61411
1999	273.622	56.44415	19.321	31.84427	20.24	17.44271
2000	362.717	56.33367	16.448	31.30545	12.292	20.62862
2001	316.205	64.32285	17.411	35.7994	11.538	20.26778
2002	129.15	62.6792	19.616	33.24578	15.827	24.08634
2003	151.897	70.32628	19.944	32.65808	15.573	25.33955
2004	187.546	74.33055	18.523	31.23818	15.324	25.65693
2005	224.764	82.05612	22.049	28.55717	10.252	27.22025
2006	265.479	96.61098	22.948	27.2471	12	26.58368
2007	350.068	99.51585	17.484	28.34212	18.414	24.94365
2008	405.568	93.28082	20.7	31.92269	25.304	24.1147
2009	414.013	102.4435	19.262	30.8549	10.816	21.84979
2010	486.774	115.3134	17.294	27.35283	12.299	21.88532
2011	580.113	108.0818	18.215	26.76826	21.527	21.59565
2012	392.295	110.8042	14.155	28.31637	30.57	23.68653
2013	400.087	107.6693	14.245	25.38373	34.7	25.1657
2014	433.088	108.3734	15.065	26.05045	15.56	22.30221
2015	385.023	0.127785	17.309	22.72409	11.919	19.50865
2016	418.064	0.138407	18.667	20.25467	9.05	21.60723
2017	445.528	0.141327	18.705	19.73653	9.641	24.39032
2018	456.59	0.135938	17.242	20.78736	14.566683	32.52542
2019	581.252	0.131873	15.525	22.314	14.260789	28.08653
2020	835.351	1.363938	14.631	22.71895	13.954895	25.64718

الملحق رقم(02): نتائج اختبار الاستقرارية.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		GDP	FIS	DG	GFCF	INF	OP
With Co...	t-Statistic	-1.4519	-1.3460	-3.9120	-1.5261	-3.0315	-2.1637
	Prob.	*0.5436* n0	*0.5948* n0	*0.0055* ***	*0.5070* n0	*0.0433* **	*0.2229* n0
With Co...	t-Statistic	-1.6834	-1.0569	-4.5225	-2.9109	-3.3457	-2.6343
	Prob.	*0.7337* n0	*0.9199* n0	*0.0059* ***	*0.1734* n0	*0.0783* *	*0.2690* n0
Without ...	t-Statistic	1.0245	-0.9247	-1.0887	-0.6095	-0.8361	0.3635
	Prob.	*0.9156* n0	*0.3079* n0	*0.2439* n0	*0.4449* n0	*0.3453* n0	*0.7832* n0

		At First Difference					
		d(GDP)	d(FIS)	d(DG)	d(GFCF)	d(INF)	d(OP)
With Co...	t-Statistic	-4.7033	-5.1477	-9.9049	-7.7830	-10.2837	-5.2479
	Prob.	*0.0008* ***	*0.0002* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0002* ***
With Co...	t-Statistic	-4.6131	-5.3084	-9.7909	-7.2687	-9.8068	-5.1647
	Prob.	*0.0049* ***	*0.0009* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0013* ***
Without ...	t-Statistic	-4.6562	-5.2310	-10.0532	-6.2956	-9.7984	-5.3562
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		GDP	FIS	DG	GFCF	INF	OP
With Co...	t-Statistic	-1.4557	-1.2172	-3.9614	-1.5827	-3.3106	-2.0549
	Prob.	*0.5418* n0	*0.6537* n0	*0.0049* ***	*0.4788* n0	*0.0236* **	*0.2633* n0
With Co...	t-Statistic	-1.4519	-1.0343	-4.2867	-2.9565	-3.7430	-2.4761
	Prob.	*0.8237* n0	*0.9236* n0	*0.0117* **	*0.1604* n0	*0.0352* **	*0.3366* n0
Without ...	t-Statistic	0.9316	-0.9112	-0.9064	-0.5011	-1.0813	0.1437
	Prob.	*0.9021* n0	*0.3135* n0	*0.3152* n0	*0.4907* n0	*0.2466* n0	*0.7204* n0

		At First Difference					
		d(GDP)	d(FIS)	d(DG)	d(GFCF)	d(INF)	d(OP)
With Co...	t-Statistic	-4.7167	-5.1477	-9.9049	-5.8691	-5.4976	-5.1525
	Prob.	*0.0007* ***	*0.0002* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0001* ***	*0.0002* ***
With Co...	t-Statistic	-4.5266	-5.3090	-9.7909	-5.6625	-5.3857	-5.0743
	Prob.	*0.0063* ***	*0.0009* ***	*0.0000* ***	*0.0004* ***	*0.0008* ***	*0.0016* ***
Without ...	t-Statistic	-4.6798	-5.2310	-10.0532	-5.8580	-5.6021	-5.2532
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار الحدود، التكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.985254	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37

الملحق رقم (04): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIS	23.69442	4.256681	5.566409	0.0000
DG	-0.070474	0.027124	-2.598254	0.0187
GFCF	-226.5729	48.17033	-4.703579	0.0002
INF	-48.96876	21.36768	-2.291721	0.0350
OP	155.4731	58.98967	2.635598	0.0174

EC = GDP - (23.6944*FIS -0.0705*DG -226.5729*GFCF -48.9688*INF + 155.4731*OP)

الملحق رقم (05): نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ ECM.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0, 0, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/01/22 Time: 19:29
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8244.506	1310.594	6.290666	0.0000
D(GDP(-1))	0.600324	0.130943	4.584636	0.0003
D(FIS)	13.78430	3.311625	4.162397	0.0007
D(FIS(-1))	-12.50926	3.180276	-3.933389	0.0011
D(OP)	27.66683	26.40478	1.047796	0.3094
D(OP(-1))	-116.6470	26.00844	-4.484966	0.0003
CointEq(-1)*	-0.534518	0.085913	-6.221658	0.0000

R-squared	0.726712	Mean dependent var	102.2748
Adjusted R-squared	0.652179	S.D. dependent var	577.0633
S.E. of regression	340.3307	Akaike info criterion	14.70422
Sum squared resid	2548150.	Schwarz criterion	15.03426
Log likelihood	-206.2112	Hannan-Quinn criter.	14.80758
F-statistic	9.750206	Durbin-Watson stat	2.283811
Prob(F-statistic)	0.000028		